

مصر تبدأ مبكراً حجز مكانها في عملية إعادة إعمار ليبيا

تقديرات تكلفة المرحلة الأولى من الإعمار 20 مليار دولار و3 ملايين عامل بناء



مشاركة طموحة في بناء ليبيا الغد

الإسمنت ووجود مخزون راسد في الأسواق بنحو 35 مليون طن تبحث عن أسواق لتصريفها، فيما يصل حجم الإنتاج نحو 85 مليون طن مقابل طلب قوته 50 مليون طن، الأمر الذي دفع ثلاث شركات للخروج من السوق.

وتستحوذ مواد التشييد والبناء على النسبة الأكبر من حركة التجارة بين مصر وليبيا بنسبة 42 في المئة بقيمة 360 مليون دولار من إجمالي حجم التبادل التجاري الرسمي البالغ 850 مليون دولار العام الماضي، ما يكشف عن فرص تصديرية تلوح في الأفق لهذا القطاع.

ويمكن للسوق الليبية أن تستوعب كامل الفائض المصري من الإسمنت، وتفتح باباً لتصدير الإسمنت أيضاً من تونس والجزائر بوصفهما أقرب سوقين إليها، لأن مواد التشييد والبناء من البضائع المكلفة في عمليات التصدير نتيجة ثقل وزنها.

البنية الأساسية بنحو 285 مليار دولار. وأوضح حلمي لـ "العرب" أن هناك نقاط قوة تدعم فرص مشاركة الشركات المصرية في مجالات إعادة الإعمار، في مقدمتها وفرة العمالة وخبرتها بالسوق الليبية، فهناك ارتباط قوي بين العمالة الليبية والمنظمة في قطاع التشييد والبناء وهذه السوق منذ عقود، وهي نقطة مهمة تركز عليها طبيعة عمليات التشييد والبناء.

وأكد أن المناطق اللوجستية التي دشنتها مصر على الحدود الليبية تعزز تنافسية مشاركة الشركات المحلية في مختلف القطاعات، نتيجة انتظام سلاسل الإمداد المستمر الذي يمنح مصر فرصة خاصة في منطقة شرق ليبيا، المتاخمة لحدودها.

ويسهم التحرك نحو المشاركة في إعادة إعمار في حل مشكلات اقتصادية تواجه مصر ومنها تشعب السوق من

منتصف سبتمبر لتعزيز المشاركة المصرية والعربية في فعالياته، وتكثيف الحشد لقص فرص الاستثمار المتاحة في ليبيا.

وتحتاج ليبيا إلى كافة أنواع المشروعات الاستثمارية والعمارة بعد أن عصفت الحرب بغالبية مرافقها في وقت كانت تعاني فيه أصلاً من ترهل في البنية التحتية.

ولفت الدكتور أمينة حلمي أستاذة الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إلى أن السوق الليبية تعزز من قدرات الشركات العقارية المصرية على النمو بشكل قوي، حيث اكتسبت خبرات كبيرة خلال السنوات الماضية عبر مشاركتها في المشروعات العقارية المختلفة داخل مصر. وشهدت مصر خلال السنوات الماضية فورة عقارية ضخمة، قامت خلالها ببناء مدن ذكية ومشروعات ضخمة في مجالات

"التعاون الصناعي العربي التركي" في مدينة بنغازي، في يونيو 2012 وكانت أنقرة ترغب في قصر المشاركة بالمؤتمر على الشركات التركية.

وتمكنتم الجمعية من استثمار علاقاتها الجيدة بجماعات الضغط المصرية في ليبيا والمشاركة بوفد ضم 50 مستثمراً مصرياً في مجالات التشييد والبناء والاستشارات الهندسية والصناعات الغذائية والأجهزة المنزلية والإلكترونية.

وأضاف فوزي لـ "العرب" أن الجمعية تعكف حالياً على تنظيم زيارة لوفد يضم شركات القطاع الخاص العاملة في مجال الاستثمار والتطوير والاستشارات الهندسية للمشاركة في منتدى الاستثمار العربي الذي تستضيفه طرابلس منتصف أكتوبر المقبل.

وأوضح أن المنتدى تم تأجيله لمدة شهر، بعد أن كان من المقرر انعقاده

تكتف مصر جهودها للانطلاق نحو السوق الليبية مبكراً للحصول على العديد من فرص الاستثمار في مجال إعادة الإعمار. وظهرت ملامح خطة تتضافر فيها الجهود الحكومية مع جهود القطاع الخاص لتعزيز التوجه نحو سوق من المتوقع أن تكون الأسرع نمواً خلال الفترة المقبلة نتيجة الحاجة الماسة إلى جميع الاستثمارات.

خطوات جادة للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار.

ودشنت الحكومة عشر مناطق لوجستية في مدينة السلوم المصرية المتاخمة للحدود الليبية لتعزيز سلاسل الإمداد من مواد البناء للشركات العاملة في ليبيا.

وتتيح هذه المناطق التي تتجاوز مساحتها نحو 400 ألف متر مربع جميع البضائع التي تحتاجها السوق بما يسهم في تسهيل عملية تدفق المنتجات المصرية للسوق الليبية.

وعبر هذه المناطق التي تخصص في مواد البناء والمنتجات الغذائية والأجهزة الكهربائية وغيرها، تتمكن الشركات المصرية من النفاذ إلى السوق الليبية بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية بشرط أن تحمل المنتجات شهادة منشأ مصرية والأقل المكون المحلي بها عن 40 في المئة.

وتكشف فتح الله فوزي رئيس لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال المصريين في تصريح خاص لـ "العرب" عن تشكيل لجنة متخصصة داخل الجمعية لحصر عدد الشركات المصرية التي لديها الاستعداد الفني والمالي للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار في ليبيا.

وتتمتع جمعية رجال الأعمال بعلاقات وطيدة مع الجانب الليبي وتصدرت مشهد المشاركة في عمليات إعادة الإعمار أكثر من مرة، فضلاً عن تنظيمها زيارات متعددة لوفود من رجال الأعمال للسوق الليبية، واستقبالها لمنظمات أعمال ليبية تزور مصر بشكل منتظم.

وتتيح العلاقات القوية فتح آفاق لشركات العقارات المصرية في السوق الليبية، إلى جانب حرص منظمات الأعمال في مدينة درنة في شرق ليبيا على التعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين وتوقيعها لعدد من اتفاقيات التعاون المشترك.

وتصدرت الجمعية بوصفها أقدم منظمة أعمال للقطاع الخاص في مصر مشهد التعاون الاقتصادي مع ليبيا، وشاركت في الدورة الثانية لمؤتمر



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - بدأت مصر الاستعداد لحجز مكانها والمشاركة في عمليات إعمار ليبيا، وكشفت عن خطط للمساهمة في تنمية وبناء عدد من المشروعات والمرافق التي نالت منها الصراعات المحتدمة في البلاد خلال السنوات الماضية.

وترتكز الخطة المصرية على مشاركة حكومية بشكل مكثف في بداية الانطلاق عبر وزارة الإسكان والشركات التابعة لها، بهدف طمأنة وحفز شركات الاستثمار العقاري الخاصة بمصر على قنص مشروعات مختلفة في السوق الليبية.



فتح الله فوزي
رجل أعمال ببحوث
حصر الفرص والمشاركة
في منتدى طرابلس



أمينة حلمي
فرص قوية تنتظر
مصر.. والمواد الخام
والعمال تعززان الحضور

وأشارت وزارة الإسكان والمجمعات العمرانية الجديدة في مصر أخيراً إلى خطة للتعامل مع عمليات إعادة الإعمار في ليبيا عبر تنفيذ 10 مشروعات كبرى في مجال التشييد والبناء والبنية الأساسية قريبا، كإعادة الانطلاق عمل الشركات في عملية إعادة الإعمار الواعدة.

وقدرت الدراسات المبدئية للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية حجم أعمال المرحلة الأولى من إعادة إعمار ليبيا بنحو 20 مليار دولار، فضلاً عن الحاجة الماسة لنحو ثلاثة ملايين عامل في مجالات التشييد والبناء المختلفة لمواكبة الفورة العقارية المرتقبة.

وبدأت كبرى الشركات المصرية الخاصة بقيادة أوراسكوم للإنشاءات والمغاولون العرب والسويدي إلكتريك

أسعار النفط تتقلب في نطاق ضيق وسط عوامل متضاربة

أدنى مستوى منذ منتصف مارس 2020. وفي مؤشر آخر على انتعاش الطلب على الوقود في الولايات المتحدة أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة، (صدرت الأربعاء) تراجع مخزونات النفط، الأسبوع الماضي، بمقدار 1.7 مليون برميل لكل من النفط الخام والبنزين، و3 ملايين برميل لنواتج التقطير.

تحسن الاقتصاد الأميركي ينعش الطلب، لكن العودة المحتملة للإمدادات الإيرانية تضغط على الأسعار

في المقابل تأثرت أسعار النفط سلباً بعد ورود أنباء حول تقدم مفاوضات دول منظمة أوبك مع إيران يعطي أملاً في إحياء الاتفاق حول برنامج إيران النووي، ويتيح رفعا للوقود الأميركية عن طهران.

وتتملك إيران رابع أكبر احتياطي من النفط في العالم، ويهازل إنتاجها من الخام حالياً مليوني برميل يوميا.

وحال رفع العقوبات يرحب محللون عودة الإمدادات الإيرانية إلى مستواها في 2018 عند حوالي 4 ملايين برميل يوميا، في وقت ما زالت فيه الأسواق العالمية تعاني تخمة في المعروض وانخفاضاً في الطلب، جراء تداعيات جائحة كورونا.

لندن - استقرت أسعار النفط الخام مع تحرك في نطاق ضيق، الجمعة، وسط تضارب العوامل المؤثرة.

وبحلول الساعة 9.01 بتوقيت غرينتش كانت عقود خام برنت القياسي، تسليم أغسطس، تتداول عند 69.32 دولار للبرميل، بزيادة 12 سنتاً أو 0.17 في المئة. وزادت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي، تسليم يوليو، 19 سنتاً أو بنسبة 0.28 في المئة، إلى 67.04 دولار للبرميل.

وفي وقت سابق من التعاملات انخفضت أسعار النفط بنسبة 0.27 في المئة لخام برنت و0.15 في المئة للخام الأميركي.

وبينما أذكت بيانات إيجابية للاقتصاد الأميركي توقعات بانعاش الطلب العالمي على الخام فإن عودة محتلمة للإمدادات من إيران، مع تقدم المفاوضات بشأن برنامجها النووي، ضغطت على الأسعار.

والخميس أظهرت بيانات وزارة التجارة الأميركية تسارع نمو أكبر اقتصاد في العالم، مسجلاً 6.4 في المئة في الربع الأول من عام 2021، مقابل 4.3 في المئة في الربع الأخير من عام 2020.

وفي تقرير منفصل، الخميس أيضاً، أظهرت بيانات وزارة العمل الأميركية تراجع عدد طلبات إعانة البطالة الجديدة إلى 406 آلاف طلب الأسبوع الماضي، وهو

شركة البترول الكويتية تستكمل إنجاز وحدات مشروع الوقود البيئي

وتأجل تدشين المشروع البالغة تكلفته حوالي 4.6 مليار دينار (14.7 مليار دولار) مرارا منذ الإعلان عنه لأول مرة في إبريل 2014، حيث تزامن مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ودفع الشركة إلى البحث عن تمويل لتلقيه.

وكانت شركة البترول الوطنية الكويتية قد وقعت عند إطلاق المشروع ثلاثة عقود خاصة بمشروع الوقود البيئي تزيد قيمتها على 12 مليار دولار.

وتمت ترسية عقود المشروع على كل من تحالف جي.جي.سي اليابانية وتحالف بتروفسك البريطانية تحالف شركة فلور الأميركية.

ألمانيا، وبهذا المشروع سوف تقفز مؤسسة البترول الوطنية إلى المركز 15 بدلا من المركز 20 في ترتيب أكبر شركات تكرير في العالم.

وتلبي هذه المنتجات الطلب المحلي والدولي للوقود النظيف ويساعد المشروع على توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي المؤهل كما يساهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد المحلي، وبالتالي تعزيز مكانة الكويت العالمية في صناعة تكرير النفط.

وتراهن الكويت على الوقود البيئي كونه يتسجم مع التوجه العالمي نحو إنتاج موارد تحافظ على البيئة بهدف التقليل من الانحباس الحراري.



توجه نحو الطاقة النظيفة

استكملت شركة البترول الوطنية الكويتية إنجاز جميع وحدات مشروع الوقود البيئي وفق مواصفات متطورة تلبى الاشتراطات والمعايير الأوروبية ما يسمح بإنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة وصدقية للبيئة.

الكويت - قالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) إن "شركة البترول الوطنية الكويتية أعلنت إنجاز وحدة التكسير الهيدروجيني رقم 114 بمصفاة ميناء عبدالله وذلك بطاقة إنتاجية تبلغ 70 ألف برميل يوميا من الديزل منخفض الكبريت ومنتجات الكيروسين عالي الجودة، ما يمهد الطريق أمام التشغيل الكامل والنهائي للمشروع".

وأكد أن هذا المشروع يعد من أهم وأكبر مشاريع القطاع النفطي الكويتي، إذ يتيح للشركة إنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة وصدقية للبيئة، كما يسهم في تعزيز ربحيتها من خلال فتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات النفطية الكويتية.

وتعمل الكويت على هذا المشروع النفطي الضخم لتنمية منتجاتها البترولية وتحديث مصفاة الأحمدية وميناء عبدالله ورفع طاقتها التكريرية لتصبح مصافي الكويت ضمن أبرز الشركات في التصنيف العالمي لشركات التكرير من خلال تفعيل التكامل بين المصافي وتحولها إلى مجمع تكريري متكامل.

ويؤيد مشروع الوقود البيئي والمصفاة الجديدة النهضة الثالثة لصناعة التكرير في الكويت بعد الانطلاقة في الستينات وتطوير المصافي في



غانم العتيبي
المشروع سيبرز
الربحية من خلال فتح
أسواق عالمية جديدة

وبهذا تستكمل الشركة جميع وحدات مشروع الوقود البيئي الذي بدأت أعمال تنفيذه في أبريل 2014.

وقال نائب رئيس الشركة التنفيذي للمشاريع غانم العتيبي، إن هذه الوحدة تعد الأكبر من نوعها على مستوى البلاد، إذ تبلغ طاقتها الإنتاجية 70 ألف برميل يوميا من منتجات الديزل منخفض الكبريت والكيروسين عالي الجودة، والتي تتميز بمواصفات متطورة تلبى الاشتراطات والمعايير الأوروبية.

وذكر العتيبي أن الشركة أعلنت في إبريل